

# عربية وعالمية

آخر الأخبار العربية والعالمية زوروا موقعنا على  
www.alanba.com.kw/International

وزراء خارجية الصين وفرنسا وروسيا غادروا لوزان.. وبتياهو يدعو إلى «اتفاق أفضل»

## مستشار خامنئي: الاتفاق النووي «فخ خطير» سيعرضنا لضربة عسكرية

وأكد أنه لا يجوز أن تحصل إيران على ما يمكنها من التسليح النووي، وتابعت «اعتقد أننا قطعنا شوطاً كبيراً من الطريق»، مشيرة إلى أنه سيتم إنهاء المفاوضات بمجرد التوصل لاتفاق في جميع الأمور. وأعاد دبلوماسي ألماني بأن محادثات لوزان تعترض عند عدة مسائل مهمة، واكتفى الأميركيون بالقول أنه «لم تتم تسوية جميع المسائل الجوهرية بعد». وقالت متحدثة باسم وزارة الخارجية الألمانية إن إيران والقوى العالمية الست أحرزت تقدماً في المحادثات وإن إبرام اتفاق أمر ممكن ولكنه ليس مؤكداً بعد. وعلى صعيد الموقف الأميركي، أعرب البيت الأبيض عن نقاد صبره، مؤكداً بأن الخيار العسكري لا يزال مطروحاً. وقال المتحدث باسم البيت الأبيض جوش برنستات أنه «إن كانت إيران لا تريد إصدار التعهدات، التي تؤكد أن برنامجها النووي سلمي بالكامل» عندها ستترتب علينا مغادرة طاولة المفاوضات والتفكير في الخيارات الأخرى التي يمكن أن تتوافر لدينا».



الرئيس الأميركي باراك أوباما ونائبه جو بايدن وأعضاء مجلس الأمن القومي يبحثون تطورات المفاوضات النووية عبر «الفيديو كونفرانس» مع أعضاء الوفد المفاوض في لوزان أمس الأول (أ.ف.ب)

جاء ذلك، بينما اجتمع الرئيس الأميركي بباراك أوباما ونائبه جون بايدن بأعضاء مجلس الأمن القومي، حيث ناقشوا التطورات الأخيرة في مفاوضات البرنامج النووي الإيراني بدوره، طلب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو المجتمع الدولي «بالإصرار على الحصول على اتفاق أفضل» حول البرنامج النووي الإيراني. وقال نتنياهو في تصريحات أمس «التنازلات المقدمة إلى إيران في لوزان تضمن اتفاقاً سيئاً سيعرض إسرائيل للشرق الأوسط والسلام في العالم إلى الخطر»، مضيفاً «حان الوقت أن يصر المجتمع الدولي على اتفاق أفضل».

وقال باريس أعلن وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس ظهر تحقيق «تقدم لكنه ليس كافياً» للتوصل إلى اتفاق. وقبل ذلك أعلن نظيره البريطاني فيليب هاموند عن وجود «إطار عام» لتسوية مع إيران يحتاج الكثير من العمل، قائلاً «تم إحرار المفاوضات. وفي وقت سابق، قال وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف إنه تم تحقيق «تقدم مهم» معرباً عن إمله في التوصل لاتفاق.

جاءت هذه التصريحات بعد أسبوع من المحادثات الماراثونية بين القوى الكبرى وإيران في لوزان، حيث لم يتمكن الجانبان من حل المسائل الأساسية التي تتيح التوصل إلى اتفاق أولي حول برنامج طهران النووي، حيث زادت المسائل المتناقضة لدى الأطراف من حدة الأجواء. وبينما غادر وزراء خارجية الصين وفرنسا وروسيا لوزان أمس، تاركين مفاوضاتهم يواصلون المهمة في لوزان، أكد كبير المفاوضين الإيرانيين عباس عراقجي في مقابلة أجراها معه أمس أنه «لا يمكن التوصل إلى اتفاق شامل ما دمنا لم نجد حلاً لجميع المشكلات»، مشيراً تحديداً إلى العقوبات ومسألة البحث وتطوير أجهزة طرد مركزي كالعقبتين الأساسيتين في وجه المفاوضات.

إضافة إلى أن قرار مجلس الأمن الدولي الذي سيصدر كضمانة للاتفاق والتزامات الجانبين، سيكون تحت الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة وموضوع تهديد السلام والأمن العالمي وأن القبول بقرار تحت الفصل السابع يعنى أن إيران تعترف بأن برنامجها النووي كان ولا يزال يهدد السلام والأمن العالمي. وبين أن التزامات إيران في هذا الاتفاق ستكون غير قابلة للتراجع، في حين أن التزامات مجموعة 1+5 قابلة للتراجع.

وأضاف «إذا لم نوافق على عمليات التفتيش، فستعلن الوكالة أن إيران لم تلتزم بتعهداتها في الاتفاق، وأنها رفضت التعاون في إطار المعاهدات الدولية، وإذا وافقنا على التفتيش ولم نوافق إنتاج الصواريخ الباليستية، ففي هذه الحالة سندعي مجموعة 1+5 أن البرنامج النووي الإيراني يشتمل على أبعاد عسكرية محتملة».

وحذر شريعتمداري مما أسماه بـ«الفخ الجديد والخطير» في بنود هذا الاتفاق، مؤكداً «إذا أوقفنا إنتاج صواريخنا الباليستية، فسننقذ ألسنة أهم أسس قوتنا العسكرية، وستتحول إلى بلد ضعيف حتى لا يمكنه مواجهة تهديدات الدول الصغيرة في المنطقة، وهذا هو بالضبط هدف أميركا النهائي من التحدي النووي».

من جهة أخرى، رأى مستشار خامنئي أن الانساق النووي المحتمل يتجاوز الخطوط الإيرانية الحمراء، مؤكداً أنه يقوم على التجميد الجزئي للعقوبات الدولية وليس رفعها بشكل كامل، كما يرهن الرفع التام للعقوبات بالظروف المستقبلية.

## رئيس حكومة طرابلس يرفض قرار إقالته وطائرة مجهولة تسنن غارات على مطار الزنتان

طرابلس - أ.ف.ب - رويترز: أعلن رئيس الحكومة التابعة للمؤتمر الوطني العام في ليبيا، عمر الحاسي رفض قرار إقالة المؤتمر له. وقال في بيان أمس «لا يمكن أن يقال رئيس حكومة دون مساءلة»، مضيفاً «سأمتثل لهذا القرار في حال قبول شركائي الأساسيين لهذه الحكومة من التوارب البواسل وسأحتفظ بحقنا الدستوري في الاعتراض».

وقال في بيان أمس «لا يمكن أن يقال رئيس حكومة دون مساءلة»، مضيفاً «سأمتثل لهذا القرار في حال قبول شركائي الأساسيين لهذه الحكومة من التوارب البواسل وسأحتفظ بحقنا الدستوري في الاعتراض».

وبحسب المتحدث ذاته، فإن الحالة الوحيدة التي يمكن فيها وقف التحقيق في جرائم يشتبه ارتكابها، هي «صدور قرار من مجلس الأمن الدولي في حال اعتبر ضرورات الأمن والسلام تتطلب تأجيل أو تعليق الإجراءات لمدة لا تتجاوز 12 شهراً».

ويشكل انضمام دولة فلسطين خطوة جديدة في حملة دبلوماسية وقضائية أطلقتها القيادة الفلسطينية في عام 2014، وبعد الانسداد الكامل للفاق السياسي الذي كان يفترض أن يتيح إقامة دولة فلسطينية مستقلة تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل، اختار الفلسطينيون نقل المواجهة مع إسرائيل إلى الساحة الدولية.

وأضاف «لا يوجد سقف زمني لا اعتراض دولة طرف على رفض المدعية فتح تحقيق»، مشيراً إلى أن «الاعتراض يكون أمام الدائرة التمهيدية للمحكمة المكونة من 18 قاضياً».

وقال المتحدث باسم المحكمة قادي عبدالله لوكالة الأناضول إنه يحق للفلسطينيين «تقديم طلب إحالة ضد مشتبه في ارتكابهم جرائم حرب خلال الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة إلى المدعية العامة للمحكمة».

وقال المتحدث باسم المحكمة قادي عبدالله لوكالة الأناضول إنه يحق للفلسطينيين «تقديم طلب إحالة ضد مشتبه في ارتكابهم جرائم حرب خلال الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة إلى المدعية العامة للمحكمة».

## مرشح للانتخابات التشريعية في بريطانيا يقترح على إسرائيل «خطف» أوباما

لندن - أ.ف.ب: أعلن مرشح عن حزب الاستقلال البريطاني «يوكيب» للانتخابات التشريعية التي ستجرى في السابع من مايو المقبل، جيريمي زيد عن استقالته، حيث تم اختياره بديل له، وذلك بعدما كتب في رسالة على موقع فيسبوك أنه على إسرائيل «خطف» الرئيس الأميركي باراك أوباما.

وقال في بيان أمس «لا يمكن أن يقال رئيس حكومة دون مساءلة»، مضيفاً «سأمتثل لهذا القرار في حال قبول شركائي الأساسيين لهذه الحكومة من التوارب البواسل وسأحتفظ بحقنا الدستوري في الاعتراض».

ويشكل انضمام دولة فلسطين خطوة جديدة في حملة دبلوماسية وقضائية أطلقتها القيادة الفلسطينية في عام 2014، وبعد الانسداد الكامل للفاق السياسي الذي كان يفترض أن يتيح إقامة دولة فلسطينية مستقلة تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل، اختار الفلسطينيون نقل المواجهة مع إسرائيل إلى الساحة الدولية.

وأضاف «لا يوجد سقف زمني لا اعتراض دولة طرف على رفض المدعية فتح تحقيق»، مشيراً إلى أن «الاعتراض يكون أمام الدائرة التمهيدية للمحكمة المكونة من 18 قاضياً».

وقال المتحدث باسم المحكمة قادي عبدالله لوكالة الأناضول إنه يحق للفلسطينيين «تقديم طلب إحالة ضد مشتبه في ارتكابهم جرائم حرب خلال الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة إلى المدعية العامة للمحكمة».

وقال المتحدث باسم المحكمة قادي عبدالله لوكالة الأناضول إنه يحق للفلسطينيين «تقديم طلب إحالة ضد مشتبه في ارتكابهم جرائم حرب خلال الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة إلى المدعية العامة للمحكمة».

وقال المتحدث باسم المحكمة قادي عبدالله لوكالة الأناضول إنه يحق للفلسطينيين «تقديم طلب إحالة ضد مشتبه في ارتكابهم جرائم حرب خلال الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة إلى المدعية العامة للمحكمة».